فيما طالبت التحالف الكردستاني بتعديلات على حيثياتها

التخطيط تتعهد بإطلاق تخصيصات الموازنة بعد أسبوع من إقرارها

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

مشاريع عمرانية (ارشيف)

تعهدت وزارة التخطيط بالإسراع بإطلاق تخصيصات الموازنة المالية بعد اسبوع من اقرارها ، في الوقت الذي طالبت فيه كتلة التحالف الكردستاني النيابية باجراء جملة من التعديلات على حيثيات موازنة العام الحالي ٢٠١٢ التي مازالت تدور في اروقة مجلس النواب .

وقالت وزارة التخطيط انها ستطلق اموال موازنة عام ٢٠١٢ بعد سبعة ايام من اقرارها في مجلس النواب ، بهدف الاسراع في تنفيذ المشاريع.

وحذرت الحكومة من استمرار تعطيل اقرار موازنة عام ٢٠١٢ مؤكدة على ضرورة إقرارها خلال الشهر الجاري، وبلغت قيمة موازنة عام ٢٠١٢ التي اقرتها الحكومة في ٥ كانون الاول من العام الماضي، ١٠٠ مليار دولار، وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار، وركزت على قطاع الطاقة والنفط بالمرحلة الاولى، ومن ثم قطاع الامن، ومن بعدها قطاع التربية والتعليم والصحة.

وقال وزير التخطيط علي شكري لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "وزارة التخطيط ستطلق اموال موازنة عام ٢٠١٢ بعد سبعة ايام من اقرارها في مجلس النواب ، بهدف الاسراع في تنفيذ المشاريع والبدء بعملية التوظيف".

وأضاف ان "وزارة التخطيط اتفقت مع المالية على اطلاق الاموال، وقامت بوضع خطة مناسبة لانجاح عملية اطلاق اموال الوزارات خلال سبعة ايام" مشيراً إلى أن "وزارة التخطيط ستتابع عملية تنفيذ المشاريع الإستراتيجية من قبل الوزارات والحكومات المحلية في حال اقر مجلس النواب العراقي ملف الموازنة خلال الشهر الجاري".

وينتظر من إقرار الموازنة إطلاق ٥٩ ألف درجة وظيفية لعموم الوزارات والمؤسسات الحكومية، وهو ما يعني تقليل نسب البطالة في البلاد التي تصل بحسب مصادر رسمية إلى ١٥ ٪ لكن منظمات مدنية ودولية تقول إن النسبة أكبر من ذلك.

الى ذلك قالت كتلة التحالف الكردستاني نها سلمت اللجنة المالية النيابية مقترحات وصفتها بـ"المتوافقة" مع الدستور ويمكن للجنة تبنيها.

وكان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي كشف الاسبوع الماضي عن تحديد يوم غد الاثنين موعدا للتصويت على موازنة عام ٢٠١٢ وهذا التحديد مبدئي .

وقال نائب رئيس الكتلة محسن السعدون لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) " قدمنا مقترحا موحدا لإجراء تعديلات على الموازنة التي تتوافق مع الدستور الى اللجنة المالية".

وأوضح السعدون "من الناحية الدستورية المناقلة جائزة بين ابواب الموازنة ولكن زيادة الموازنة غير ممكنة ونحن قدمنا مقترحات دستورية(لم يكشف عنها) تستطيع اللجنة المالية تبنيها".

وتتركز أبرز مطالب الكرد في الموازنة الاتحادية بزيادة تخصيصات المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، ورفع فقرة تحدد الاقليم بتصدير ١٧٥ ألف برميل نفط يوميا، وتحويل تمويل قوات حرس الحدود(البيشمركة) الى وزارة الدفاع العراقية.

وكانت الحكومة قد أقرت في اجتماعها الطارئ في الخامس من كانون الأول الماضي موازنة عام ٢٠١٢ التي تبلغ ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار).

الى ذلك أكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية عزيز شريف المياحي جمع تواقيع ٥٠ نائبا لزيادة التخصيصات المالية للمحافظات التي تعاني من الحرمان.

وأوضح بحسب وكالة (الفرات نيوز) : أنه تم جمع تواقيع ٥٠ نائبا لزيادة التخصيصات المالية للمحافظات التي تعاني من الحرمان، وذلك من الاحتياطي الاستثماري للموازنة العامة للعام ٢٠١٢ بواقع ١٠٠ مليار دينار لمحافظتي الديوانية والمثنى و٥٠ مليار دينار لمحافظتي بابل وصلاح الدين".

وأعرب عن "اسفه لكون الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ لم تراع معيار الحرمان بالنسبة للمحافظات التي ليست لها موارد مالية، على الرغم من ان هذا المعيار معمول به في اغلب دول العالم التي تضع موازناتها المالية على اساس الكثافة السكانية وشدة احتياجها " ، مشيرا الى ان "الديوانية والمثنى من المحافظات الاكثر فقرا في العراق" .

في غضون ذلك قال رئيس اللجنة المالية النيابية حيدر العبادي ان موضوع زيادة رواتب المتقاعدين حظي باهتمام اللجنة المالية بشكل كبير ضمن موازنة عام ٢٠١٢، مبينا أن لجنته قررت اعطاء منحة مالية لمرة واحدة لشريحة معينة من المتقاعدين.

وقال العبادي لوكالة(الفرات نيوز) : انه تمت دراسة شرائح المتقاعدين مع هيئة التقاعد وتم الاطلاع على جميع درجات المتقاعدين وكيفية اعطاء الزيادة لهم بحيث تكون الرواتب جميعها متساوية وان تكون الزيادة باتجاه الطبقات الاكثر حاجة لهذه الزيادة".

واضاف ان "اللجنة اتخذت عدة اتجاهات بهذا الموضوع فالاتجاه الاول ان نوفر هذه الزيادة للطبقات الاكثر حاجة لزيادة رواتبهم"، مشيرا الى ان "اللجنة عملت على جمع المعلومات عن عدد المشمولين بهذا الزيادة وهل يشمل العسكريين والمدنيين معا ام المدنيين فقط لكن كانت رغبة جميع النواب ان تشمل الزيادة جميع المتقاعدين دون استثناء".

واوضح العبادي ان "مجلس النواب لا يملك الصلاحية بزيادة التخصصيات مشيراً الى ان اللجنة المالية عاكفة على جمع المال من خلال مصادر اخرى من الموازنة على ان لا يكون هناك ارباك للموازنة لان جميع الوزارات تطالب بتخصصيات عالية جدا .

ولفت العبادي الى وجود طبقات رواتبها متدنية في المجتمع وبحاجة إلى زيادتها اكثر من المتقاعدين وهم شبكة الحماية الاجتماعية وشبكة رعاية المرأة والارامل والمطلقات واليتامى وايضا هؤلاء يطالبون بتخصيص رواتب اضافية لهم لافتا إلى اننا الان نواجه مشكلة حقيقة بتخصيص المبالغ لجميع هؤلاء والشرائح المهمة التي سنوجه لها هذا المال .

واكد العبادي ان اللجنة المالية توصلت الى اعطاء منحة مالية لشريحة معينة من المتقاعدين ولا يشمل الأغلبية، وبالتالي نستطيع خلال الايام القليلة القادمة تحقيق شيء للمتقاعدين .

فضاءات

■ ثامر الهيمص

البطالة والترهل

عندما سئل برنادشو الفيلسوف البريطاني الساخر عن الفرق بين ذقنه وصلعته أجاب هناك غزارة في الانتاج وسوء في التوزيع .

الجميع يتفق أن البطالة بلغت مليون ونصفا بين الخريجين من عام ٢٠٠٣ لغاية (٢٠٠٩) حسب ما أوردته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وأن نسبة الفقر في الريف وصلت الى ٣٩٪ وفي المناطق الحضرية ١٦٪ إذن العلاقة طردية بين الاثنين وفي تزايد مع تقادم الأيام .

من جهة أخرى كشفت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي عن وصول نسبة الأيدي العاملة في البلاد الى ٥٠٪ وسترتفع الى ٦٠٪ خلال السنوات العشر القادمة .

من جانب أخر هناك شكوى مرة من الترهل أي البطالة المقنعة في دوائر الدولة من أعلى الهرم الى قاعدته ويواكب ذلك رواتب ومخصصات استثنائية جدا في الدرجات الخاصة التي تتضخم مع الدورات الانتخابية سواء كرواتب تقاعدية لخدمة حدها الأدنى ستة أشهر ومخصصات وحمايات للعاملين الحالين في السلطتين التشريعية والتنفيذية ولتغطية عدد النواب الجدد مع تزايد النفوس .

التفاوت في الرواتب والمخصصات يتعلق بحيث يكون راتب تقاعدي بالملايين لخدمة حدها الادنى ستة أشهر والاعلى أربع سنين . يقابله مئتا الف دينار لخدمة من المؤكد أكثر من خمس عشرة سنة قضاها أغلب المتقاعدين بين حرب ضروس وحصار قاتل ، وهذا نموذج كاف لبيان سبب البطالة والترهل . وهذا الحال مستمر لان الأطراف المعنية تنفيذا وتشريعا اختزلت اهتمامها بتوسيع دائرة الترهل وزيادة الاستثناءات كما ونوعا وفتح مشاريع واعدة بذلك كما طرحت من خلال الفدراليات لاعادة إنتاج ترهل واستثناءات المركز فهم لم يختلفوا ـــ قادة الكتل ـــ على كيفية الاسراع بحل مشكلة الكهرباء والبنية التحتية والتعليم والوسائل السريعة لمكافحة الفساد والارهاب بل الاختلاف حصرهم في لقاء يأتي بنتائج أو لا يأتي .

لماذا لم يخطر على بال المستشارين وما أكثرهم أن الترهل المتزايد يعقد ولا يحل المشكلة أي يزيدها فسادا وخسارة بالجدوى الاقتصادية . ألم يكن قانون جديد للتقاعد حلا لمشكلة الترهل بتقليل العمر القانوني ورفع راتب التقاعد للخدمة القليلة أي بنظام التقاعد المبكر . على الأقل لإزالة الشحوم الحكومية لينطلق أسرع في إنجاز العمل ويقلل فساده وأمراضه .

وكذلك الرواتب والاستثناءات تشكل عبئا ماليا كافيا إذا ما حول لمشاريع الصناعة والزراعة لامتصاص البطالة في ٧١٩ معملا وشركة و ٥٧ ألف مشروع أهلي .

اما الخبرة التي سيفقدها الهيكل التنظيمي بالتقاعد المبكر فخبرة المستشارين المتعاقدين مع الدولة وأصحاب المصلحة الحقيقية في حسن الأداء كاف للتعويض عنها .

فإذا لم تكن هناك خبرة مهنية لدى بعض الاستشاريين تراكمت لديهم خبرة سياسية لقربهم من سلطة القرار لذلك هم جهاز استشعار جيد فعلى الأقل يدقون جرس الإنذار من خطر الترهل والبطالة وثقافة الفساد اذا ما قدموا أنفسهم كقدوات يقتدى بهم لان البطالة أمامها ترهل جذوره سياسية وليس بجدوى اقتصادية وانما أصبح ورما يتوسع لزيادة البطالة لان المستوظفين أغلبهم أقل حاجة للوظيفة من الخريج الذي ينتظر في سنوات شبابه المتلاشية أي تغييب الرجل المناسب لصالح غير المؤهل إجمالا .

و نأمل أن تردم الهوة بين الشعارات والانجازات وكذلك بين غزارة الإنتاج وسوء التوزيع وبعد أن يرفع الطين والعجين عن آذان المعنيين .

دخول شركات أجنبية استثمار الطاقة في بعقوبة

□ بغداد/ متابعة المدى

أعلن النائب الاول لمحافظ ديالى فرات التميمي عن قيام ائتلاف من ثلاث شركات اجنبية باعمال استثمار حقل غازي عملاق شرق بعقوبة، في اول دخول لشركات اجنبية لحقل الاستثمارات في مجال الطاقة منذ عقود طويلة.

وقال التميمي النائب الاول لمحافظ ديالى لوكالة أنباء (شينخوا) إن ائتلافا مكونا من ثلاث شركات اجنبية (تركية وكورية وكويتية) قام باعمال تطهير وتنظيف المنطقة المحيطة بحقل المنصورية الغازي شرق بعقوبة. وبلغ حقل المنصورية الغازي، الذي تم اكتشافه عام ١٩٧٩ طوله (٥٢ كم) وعرضه من (٥ إلى ٦ كم) ويضم أربعة آبار محفورة ، ويبلغ المخزون الغازي المثبت فيه ٤,٥ تريليون متر مكعب.

وكان الائتلاف الذي يضم شركة (تي بي أيه او) التركية، و(كويت انرجي) الكويتية، و (كوكاز) الكورية فاز في نهاية عام ٢٠١٠ بعقد استثمار الحقل ضمن جولة التراخيص التي اقامتها وزارة النفط . واشار التميمي إلى أن بدء شركات أجنبية بالاستثمار في مجال الطاقة داخل محافظة ديالى التي كانت من المحافظات الساخنة، يؤكد على استقرار الاوضاع الامنية فيها . وبين أن انتاج الحقل من الغاز سيوفر عائدات مادية كبيرة للحكومة المحلية ضمن مشروع البترودولار " وهو تخصيص دولار واحد للمحافظات المنتجة للنفط عن كل برميل نفط ينتج في حقولها وتخصيص دولار عن كل برميل نفط خام يكرر في مصافيها " إضافة إلى انه سوف يسهم في تامين احتياجات محطة غازية لانتاج الكهرباء ستنشأ قريبا من قبل احدى الشركات الفرنسية لتامين حاجة المحافظة من الطاقة الكهربائية .

وتعاني محافظة ديالى من نقص كبير في امدادات الطاقة الكهربائية اسهمت في ازدياد ساعات القطع اليومية لتصل في كثير من الاحيان إلى ١٦ ساعة يوميا، ما اثر بشكل سلبي على المواطنين في عموم مناطق المحافظة.

خبير : مشروع البترودولار سيمنح المحافظات منتجة النفط حقوقها

□ بغداد/ متابعة المدى

استبعد الخبير الاقتصادي عبد الستار البياتي تأثير مشروع البترو دولار على التخصيصات المالية للموازنة العامة، كون هناك خطة لدى وزارة النفط لزيادة الإنتاج النفطي.

وقال البياتي لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : يجب تنفيذ مشروع البترو دولار كونه سيمنح المحافظات حقوقها مما تنتجه من النفط، مشيراً الى أن أغلب تلك المحافظات يعاني من نقص الخدمات والبنى التحتية، إضافة الى قلة التخصيصات المالية المحددة لها من قبل الحكومة الاتحادية.

وأضاف: ان تنفيذ مشروع البترودولار سوف لن يؤثر على التخصيصات المالية للموازنة العامة بفضل الخطط الموضوعة من قبل وزارة النفط بزيادة الإنتاج النفطي والقدرة التصديرية للنفط، فضلاً عن أن هناك زيادة في أسعار النفط بالاسواق العالمية نتيجة الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها بعض الدول.

وتابع : على الحكومة الاتحادية أن تأخذ بنظر الاعتبار حرمان بعض المحافظات ونسب الفقر التي تزداد فيها سنوياً، بالرغم من أنها غنية بالموارد النفطية، داعياً الى إعطاء جزء من واردات النفط المالية الى تلك المحافظات ومنحهم الصلاحيات الكاملة بالتصرف بهذه الأموال للقضاء على الفقر والنهوض بالجوانب الخدمية والاقتصادية للمحافظات.

واكد على أهمية وضع دراسة شمولية قبل تنفيذ هذا المشروع للوقوف على أهم المستجدات التي يجب ان تتخذ خلال تطبيق هذا القانون في سبيل تجنب المشاكل الاقتصادية في البلد التي ربما تحدث خلال تنفيذ هذا القانون.

وبين أن الاقتصاد ما زال ريعياً أحادي الجانب ففي حال التلكؤ في عمل المشاريع النفطية أو انخفاض أسعار النفط عالمياً سيؤدي الى أزمة اقتصادية يصعب حلها في البلد .

دعوات لسحب العملات المزورة من الأسواق بأسرع وقت

□ بغداد / متابعة المدى

دعا عدد من البرلمانيين وخبراء الاقتصاد الى ضرورة اتخاذ الإجراءات الصارمة بحق الذين يقومون بمتاجرة العملات المزورة في البلاد، كونها ستؤدي الى مشاكل كبيرة في الاقتصاد الوطني من ناحية ارتفاع الأسعار في الاسواق المحلية وزيادة القوة الشرائية أكثر مما هو مخطط لها، مؤكدين خلال حديثهم لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) على أهمية وضع خطة دقيقة لسحب العملة المزورة من الاسواق للحد من خطورتها، إضافة الى تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية على المنافذ الحدودية لمنع دخول سلع رديئة او عملات مزورة للحد من ظاهرة تبييض الأموال او استنزاف العملة الصعبة.

وأوضح عضو اللجنة الاقتصادية النائب قصي جمعة أن استمرار ظاهرة التداول بالعملة المزورة في البلاد من دون إجراءات ضرورية متخذة من قبل الحكومة الاتحادية ومن حكومة كردستان ستؤدي الى كارثة اقتصادية وستؤثر ايضاً على عمل السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي كونه مسيطرا على حجم السيولة النقدية المطروحة في الاسواق المحلية.

وقال جمعة لـ(الوكالة الاخبارية للانباء): يجب وضع الحلول لمعالجة هكذا ظواهر في البلد للحد من خطورتها، داعياً الى اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل الحفاظ على الأمن الاقتصادي في البلد.

وأضاف: بما أن العراق معتمد على شركات عالمية فاحصة للبضائع على الحدود العراقية، فبناءً على ذلك يجب على هذه الشركات أن لا تسمح بدخول بضائع رديئة او عملات مزورة الى البلاد للحد من الخطورة التي ستولد نتيجة ذلك.

من جانبه رأى المحلل الاقتصادي ابراهيم المشهداني وجود عملات مزورة في الاسواق المحلية فهذا معناه سيكون هناك زيادة في القوة الشرائية أكثر مما هو مخطط له لدى السياسة النقدية، وهذا ما سيؤدي بالنتيجة الى زيادة أسعار المواد في الاسواق المحلية وهو ما يحدث الآن.

وأوضح المشهداني أنه في حال استمرار تداول العملة المزورة في البلاد سيؤدي الى ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي أمام الدينار العراقي من خلال زيادة الطلب على شرائه من الاسواق المحلية وهذا ما سيؤدي الى ضعف العملة العراقية أمام العملات الصعبة.

وأشار الى أن عمليات التزوير التي تحدث الآن فأنها لا تقتصر فقط على العصابات والجماعات المسلحة في داخل البلد بل هناك دول إقليمية وتحديداً دول الجوار كإيران تلعب دور كبيراً في إدخال العملات المزورة الى العراق في سبيل اضعاف الاقتصاد العراقي وعملته، والاستحواذ على العملة الصعبة من البلد.

وشدد على أهمية تكثيف دور القوى الأمنية لمحاربة العصابات التي تتعامل بهذه العملات المزورة والتحقق من الجهات التي تهدف الى تحطيم الاقتصاد العراقي.

وبين أن عملية القضاء على تداول العملة المزورة في الاسواق المحلية سيكون عن طريق مشروع حذف الاصفار الثلاث من العملة العراقية الذي أعلن عن تنفيذه البنك المركزي مطلع العام المقبل، من خلال قيامه بسحب العملات المزورة المتداولة في البلد واستبدالها بالعملة الجديدة.

من جانبه قال عضو اللجنة المالية النائب شورش مصطفى حاجي يجب على الجهات المعنية أن تتخذ الإجراءات القانونية الصارمة بحق الذين يقومون بإدخال العملات المزورة الى البلد وطرحها في الاسواق المحلية، كونها ستؤثر على الاقتصاد الوطني وعلى العملة العراقية.

ودعا حاجي الى ضرورة وضع خطة دقيقة من قبل السياسة النقدية لسحب الأموال المزيفة من الاسواق المحلية لمنع تداولها في البلد وللحد من خطورتها على الاقتصاد العراقي.

وبين ان دول الجوار هم المصدر الرئيسي لدخول هذه الأموال نتيجة عدم وجود سيطرة نوعية على الحدود العراقية لفحص البضائع والأموال التي تدخل الى البلد، داعياً الى تفعيل عمل التقييس والسيطرة النوعية للحد من ظاهرتي استنزاف العملة الصعبة وغسيل الأموال كون هذه الظواهر تولد من الاستيراد العشوائي للسلع.

فيما حذر الخبير المالي اسماعيل عبد الحسين من انتشار ظاهرة تبديل العملة المزورة بعملات صعبة داخل البلد لأنها تسبب خطورة على الاقتصاد العراقي والعملة الوطنية، مشيراً الى أن اغلب دول العالم بدأت "تتفنن" باختراع أجهزة خاصة لتزوير العملات ولاسيما العراقية لمحاربة الاقتصاد العراقي وسحق عملته.

وقال عبد الحسين :أن الدول المجاورة كسوريا وإيران تعاني اليوم من حصار اقتصادي وتدهور لعملتها، ما جعلها تلجئان الى العراق لشراء الدولار.

واضاف : أن العملة العراقية التي يستبدلونها بالدولار الاميركي إذ كانت صالحة وغير مزورة فهذا شيء ايجابي بالنسبة للعراق من خلال استرداد العملة العراقية الى أصلها بينما إذا كانت مزورة والبنوك العراقية غير جاهزة لكشف هذه العملات يكون هناك خطرعلى العراق بشكل عام. ودعا الى أهمية أن تكون هناك جاهزية تامة من قبل المصارف العراقية لكشف العملات المزورة التي تدخل البلاد، إضافة الى السيطرة على المنافذ الحدودية لمنع دخول هكذا عملات الى العراق.